# مجلـة

# آداب الرافدين

علمية محكّمة فصليَّة

تصدر عن كلية الآداب

العدد: الخامس وسبعون

السنة: الثامنة والأَربعون

الموصـل

١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

## الهيئة الاستشارية


- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي — جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي — جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي — جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي — الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد — جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل — جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة — جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار — جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان — جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)


الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة


توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

# آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: خمسة وسبعون — السنة: الثامنة والأربعون



رئيس التحرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

| | |
|---|---|
| أ.د.محمود صالح إسماعيل | أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن |
| أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن | أ.د.علي أحمد خضر المعماري |
| أ.م.د.سلطان جبر سلطان | أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي |
| أ.م.د. زياد كمال مصطفى | أ.م. قتيبة شهاب احمد |

المتابعة والتقويم اللغوي

| | |
|---|---|
| م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني | — مدير هيئة التحرير |
| أ.م.أسامة حميد إبراهيم | — مقوم لغوي/ لغة الإنكليزية |
| م.د. خالد حازم عيدان | — مقوم لغوي/ لغة عربية |
| م. مترجم.إيمان جرجيس أمين | — إدارة المتابعة |
| م. مترجم.نجلاء أحمد حسين | — إدارة المتابعة |
| م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني | — مسؤول النشر الإلكتروني |

# قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٣٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار .
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد.
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر .
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة.

((هيئة التحرير))

# المحتويـات


| العنـوان | الصفحة |
|---|---|
| دفعُ الإجحافِ في الدَّرسِ اللغوي<br>أ.م.د. محمد ذنون يونس و أ.م.د. أحمد صالح يونس | ١ - ٣٨ |
| بلاغة تشابه الأطراف في سورة المائدة<br>أ.م.د.عدنان عبد السلام أسعد و أ.م.د.عمار إسماعيل أحمد | ٣٩ - ٧٤ |
| المشاهدُ الوصفيَّةُ في شعرِ ابن زيلاق الموصلي (ت٦٦٠هـ)<br>أ.م.د مقداد خليل قاسم الخاتوني | ٧٥ - ٩٨ |
| إطلاق المفرد وإرادة الجمع في القرآن الكريم<br>م.د. رياض يونس خلف | ٩٩ - ١٣٤ |
| جمالية التجاور الدلالي في رسائل القاضي الهروي<br>م.د. ماجدة عجيل صالح | ١٣٥ - ١٥٦ |
| الخطاب بين الإخوة في القرآن الكريم<br>م.د.مقبول علي بشير النعمة | ١٥٧ - ٢٠٦ |
| الطَّبيعةُ في شعرِ ابن السَّاعَاتي (ت ٦٠٤هـ)<br>م.د. فارس ياسين محمد الحمداني | ٢٠٧ - ٢٤٦ |
| صورة صلاح الدين الأيوبي في شعر ابن الدهان الموصلي (ت٥٨١هـ)<br>م.د. جرجيس عاكوب عبدالله الراشدي | ٢٤٧ - ٢٧٢ |
| الأبعادُ الدلاليةُ للموصولِ وجملة صلتِه في فكر عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)<br>م.م. جرجيس طه صالح | ٢٧٣-٣٠٢ |
| الاصالة والابداع الجغرافي الاقليمي في حضارة وادي الرافدين (دراسة في الفكر الجغرافي)<br>أ.م.د. رائد راكان قاسم الجواري | ٣٠٣ - ٣٣٠ |
| العلاقات الدبلوماسية بين الإمبراطورية البيزنطية ودولة المماليك<br>أ.م.د. فتحي سالم حميدي | ٣٣١ - ٣٥٤ |
| التاريخ الثقافي لقبيلة الأَزد في الموصل في القرنين الثاني والثالث الهجريين/الثامن والتاسع الميلاديين المحدثون أنموذجا<br>أ.م.د.ميسون ذنون العبايجي | ٣٥٥ - ٣٧٤ |
| الضحاك بن قيس الفهري ودوره السياسي والعسكري في العصرين الراشدي والأموي<br>م.د. عدنان شعبان عبد | ٣٧٥ - ٤٢٠ |
| +تأثير الانشقاقات المذهبية والسياسية الاسماعيلية على الدولة الفاطمية (٢٩٧ – ٥٦٧هـ / ٩٠٩ – ١١٧١م)<br>م.د.خانزاد صباح محي الدين | ٤٢١ – ٤٤٤ |
| جزيرة ميورقة من الفتح الاسلامي ( ٨٩ هـ / ٧٠٨ م ) حتى سقوطها بيد الصليبيين ( ٦٢٧ هـ / ١٢٢٦ م ) دراسة سياسية<br>م.د. سعدي محمد علي | ٤٤٥ – ٤٦٦ |
| السلطان حسين كامل ودوره السياسي في مصر<br>م.د.محمد يونس اسماعيل ابراهيم | ٤٦٧ – ٥٠٠ |

| | |
|---|---|
| مبادرة تحالف الحضارات: تجربة دولة قطر أنموذجاً<br>م.د.ميثاق خيرالله جلود | ٥٠١ – ٥٢٢ |
| ياقوت الحموي و موارده من كتب السيرة والفتوح والتأريخ العام في كتاب معجم البلدان<br>م.د. كامران عبدالرزاق محمود | ٥٢٣ – ٥٤٦ |
| موقف جامعة الدول العربية من قضايا التحرر والاستقلال العربي (إمامة عُمان أنموذجاً ١٩٥٣-١٩٧٥)<br>م.د. عمر مهدي خليل | ٥٤٧ – ٥٧٨ |
| الأوضاع الاقتصادية في خراسان وبلاد ماوراء النهر على عهد الإمارة السامانية (٢٦١-٣٨٩هـ/٨٧٤-٩٩٩م )<br>م.م. له نجه طلعت عبيد | ٥٧٩ – ٦١٨ |
| إسهام عروة بن الزبير في تدوين السيرة النبوية - قراءة في أهمية مؤرخ إسلامي رائد –<br>م.م.محمد نجمان ياسين عباس | ٦١٩ – ٦٣٦ |
| المكتبة البشرية ودورها في المجتمع<br>م.أمثال شهاب احمد و م.عبدالقادر احمد علي | ٦٣٧ – ٦٥٦ |
| التعايش في الموصل : المتطلبات والإشكاليات<br>م.د.محمود عزو حمدو | ٦٥٧ – ٦٧٤ |
| السلوك الإنجابي للمرأة الريفية والحضرية دراسة اجتماعية<br>أ.م. فراس عباس فاضل و أ.م. نادية صباح محمود | ٦٧٥ – ٦٩٠ |
| باب الياء آخر الحروف من كشف الظنون لحاجي خليفة تحقيق ودراسة<br>م.د.مظفر حسين علي | ٦٩١ – ٧١٢ |
| مآلات الفهرسة الوصفية للمخطوطات<br>م.م.مهدي محمد علي كصبان | ٧١٣ – ٧٣٤ |

# الأبعادُ الدلاليةُ للموصولِ وجملة صلتِه في فكر عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)

م.م. جرجيس طه صالح*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٧/٢٤ تأريخ القبول: ٢٠١٨/٥/٢٩

**مقدمة البحث:**

هذا جانب من جوانب التراكيب النحوية في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني النحوي البلاغي، ويختص بموضوع " الموصول وصلتُه" ماثلا في بعض من مؤلفاته، وهي: " دلائل الإعجاز" و "المقتصد في شرح الإيضاح"، ويهتم البحث باستخراج الأبعاد التركيبية فيما يخص الموصول وصلته من هذه الكتب الثلاثة، وضم شتاتها انتهاءً إلى النظرية العامة التي تحكم فكر عبد القاهر في الموصولِ وصلتِه.

**وهناك مصادر كثيرة حول هذا الموضوع منها :**

– **الفكر اللغوي عند عبدالقاهر الجرجاني ، أحمد محمود سعيد أبو دنيا،** قد تناوَل عن التعريف بالإمام عبدالقاهر، وأساتذته، وتلامذته، وجهوده البلاغيَّة، وبيان حبِّه للعلم وأهله. وكذلك تحدث عن علاقة علم اللغة بعلم الدلالة من خِلال تعريفاتهم لعلم البلاغة، ثم عرَض لمفهوم نظريَّة النَّظْم عند عبدالقاهر، وعلاقتها بعلم اللغة، مُوضِّحًا كيف قامَتْ على علم الفكر اللغوي. علمًا بأنَّه قد مزَج بين علم سيبويه والخليل، وبين علم الجاحظ، وهو مزجٌ بين اللغة والشِّعر.

– **الحدود النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح ، عائشة صبان، رسالة الماجستير – كلية الآداب واللغات– جامعة أكلب محند أولحاج– البويرة – الجزائر – ٢٠١٤– ٢٠١٥م** : تناولت الباحثة عن مفهوم الحد من جانب لغوي واصطلاحي في العلوم عامة، ثم تناولت فيها الحدود النحوية للأسماء بنوعيها المعربة

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة سوران .

والمبنية ثم انتقلت للحديث عن الحدود النحوية للأفعال الواردة في كتاب، كما تطرقت بالحديث أيضاً عن الحدود النحوية للحروف .

- **منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية، أحمد عاطف محمد كلاب، ماجستير – كلية الآداب – جامعة الإسلامية بغزة – ٢٠١٣م :** تناول هذا منهج عن حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني وآثاره ، و يشتمل على مؤلفاته النحوية، وجهوده في الدراسات البلاغية . ثم تناول أهم المسائل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ، منها تعليق الكلم ، والتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفروق في الخبر، الفروق في الحال والفصل والوصل ، وإن " ومواقعها . ثم وصل إلى بيان الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ، ثم تناول عن القياس ، العامل ، التعليل.
- **نظرية النحو الثاني في مفهوم عبد القاهر الجرجاني ، عمار ربيح، جامعة ورقلة – الجزائر، العدد٤– مايو– ٢٠٠٥م:** تناول عن تأثير المنطق على النحو العربي منها النحو والفكر الفلسفي، وكذلك تناول عن التركيب النحوي والبحث البلاغي، التركيب والعلاقات النحوية ، النظم والقانون النحوي .

*** قيمة البحث:**

تكمن قيمة هذا البحث في تتبع طرائق التفكير النحوي لرجل عُرف بالنحو والبلاغة في آن معا، وهذا الأمر يعطي فرصة لاكتشاف الأداء الدلالي النابع من الجمع بين علوم العربية سواءٌ أكانت هذه العلوم علوما نحوية أم كانت علوما بلاغية، وذلك من خلال جزئية واحدة، لا غير، هي ( الوظائف النحوية للموصول وجملة صلته ).

*** منهج البحث:**

اعتمد البحث على ثنائية منهجيّةٍ، حيث الوصف والتحليل؛ وبعبارة أدق اعتمد المنهج التحليلي الذي يعتمد الوصف أساساً له؛ فقد تعددت مظان المعلومات في الكتب الثلاثة المذكورة آنفاً، وهو ما استلزم تحديدها، ثم توصيفها، تمهيدا لتحليلها بغيةَ الوصول إلى النظرية النحوية الحاكمة لموضوع الموصول وصلته عند هذا العالم الجليل.

كذلك اعتمد البحث آراء النحويين – المبرد وابن السراج – بغية التعرف إلى رأي عبد القاهر في الموصول وجملة صلتِه، اتفاقاً مع النحويين أو مخالفةً لهم.

*** الدراسات السابقة:**

تمت معالجة موضوع ( الموصول وصلته ) في إطار الجهود النحوية العامة لعبد القاهر، ولم أقف – ما وسعني الاطلاع– على بحث مفرد لهذا الموضوع؛ وعلى هذا تأتي أهمية البحث في أنّه بحث مفرد لجزئية محددة من خلال كتبه الثلاثة، وهو ما يعني من جهة أخرى تتبع تطور التفكير النحوي في مؤلفات عبد القاهر.

لقد بلغ التحليل النحوي في القرن الخامس الهجري مرحلة كبيرة من النضج والكمال، ومن علامات ذلك النضج وهذا الكمال اتجاه المصنفات النحوية إلى الموسوعية في التأليف، فمن ذلك إدراك عبد القاهر الصلة الجامعة بين علوم النحو وعلوم البلاغة ماثلة في كتابه دلائل الإعجاز؛ فجاءت معالجاته النحوية مختلفة عن الجهود النحوية عند سابقيه؛ لأنّه أدرك البعد البياني البلاغي للتراكيب النحوية وأساليبها.

فمن ذلك تحليله لمسائل " الموصول والصلة " تركيباً وبياناً، أو تركيباً ودلالةً؛ يقول مبينا أهمية هذا الباب – بصفة عامة – " اعلم أنّ لك في "الذي" علما كثيرا وأسرارا جمة، وخفايا إذا بحثت عنها وتصورتها اطلعتَ على فوائد تؤنس النفس، وتثلج الصدر، بما يفضي بك إليه من اليقين، ويؤديه إليك من حسن التبين" (١) .

وهذه العبارة الأخيرة التي علل بها عبدُ القاهر أهمية هذا الباب في الدراسات النحوية لا يمكن فهم معناها على الوجه الصحيح إلا إذا تناول الباحث جميع الأبعاد التركيبية والدلالية للموصول وصلته في الفكر النحوي لديه، وهو ما يمكن تركيزه في الأبعاد الآتية:

**أولا: الوظيفة الأساسية ( علة وصف المعارف بالجمل ):**

وافق عبد القاهر النحويين قبله في وظيفة الموصول وصلته في التراكيب النحوية؛ حيث وصَفَ المعارف بالجمل، يقول " الوجه في ذلك أن تتأمل عبارات لهم فيه لم وُضِع، ولأيّ غرضٍ اجتُلب، وأشياء وصفوه بها؛ فمن ذلك قولُهم" إنّ ( الذي ) اجتُلب ليكون وُصلةً إلى وصف المعارف بالجمل، كما اجتلب ( ذو ) ليتوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس؛ يعنون بذلك أنّك تقول: مررتُ بزيد الذي أبوه منطلق، وبالرجل الذي كان عندنا

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥: ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م: صـ ١٩٩.

أمس؛ فتجد أنّك توصلت بالذي إلى أن يبيّن أبنتَ زيداً من غيره، بالجملة التي هي قولُك: أبوه منطلق، ولولا ( الذي ) لم تصل إلى ذلك، كما أنّك تقول: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فتتوصل بذي إلى أن يبيّن الرجل من غيره بالمال، ولولا ( ذو ) لم يتأت لك ذلك؛ إذ لا تستطيع أن تقول: برجلٍ مالٍ" (١) .

وقد اختلفت عبارة ابن السرّاج مثلاً في تعليل وصف المعارف بالجمل؛ فنجد ابن السرّاج يعللها على القياس، بمعنى أنّ النكرة توصف بالجملة؛ لتساويهما في التنكير، وتحقق شرط المطابقة بين النكرة والجملة؛ فالجملة نكرة، ومثلما وصفت النكرة بالجملة، كان الموصول وسيلة اللغة لوصف المعارف بالجملة قياساً على وصف النكرة بالجملة، وفي ذلك يقول ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) :

"**فلمّا كانت النكرات قد توصف بالحديث وبالكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك**؛ فلم يجز أنْ توصف المعرفة بما توصف به النكرة؛ لأنّ صفة النكرة نكرةٌ مثلها، وصفة المعرفة معرفة مثلها؛ فجاز وصف النكرة بالجمل؛ لأنّ كل جملة فهي نكرة، ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطَب فيها فائدة؛ لأنّ ما يُعرَّف لا يُستفاد، فلمّا كان الأمرُ كذلك، وأريد مثلُه في المعرفة؛ جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصحُّ معناه إلا بصلتِه، وهو " الذي " فوصلوه بالجمل التي أرادوا أن يصفوا المعرفة بها؛ لتكون صفة المعرفة معرفةً، كما أنّ صفة النكرة نكرةٌ" (٢) .

ويستفاد من نص ابن السرّاج أن ( الذي ) يُطَـوِّعُ الجملةَ لأن تكون في حكم المعرفة؛ لأنّ الموصول من المعارف، وهي تابعةٌ له، فيتحقق بذلك أمران:

– التطابق في وصف المعرفة بالمعرفة؛ فالموصول وصلته كلٌّ لا يتجزأ، فيوصف به المعرفة.

---

(١) دلائل الإعجاز، ١٩٩.

(٢) الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط٤: ٢٠١٥م، ٢ / ٢٦٢.

– تحقيق التوازن في الوصف بالجمل بين وصف النكرة بالجملة، ووصف المعرفة بالجملة بواسطة الموصول " الذي،... "؛ وبذلك يمكن الوصف بالجمل في كلا القسمين تنكيراً على الأصل، وتعريفاً على القياس وواسطة الموصول.

ويقرر عبد القاهر موقف جمهور النحويين في منع وصف المعرفة بالجملة دون واسطة بالموصول؛ فيقول "... من ذلك أن تعلم مِن أين امتنع أن توصف المعرفة بالجملة، ولِمَ لَمْ يكن حالها في ذلك حالَ النكرة التي تصفها بها في قولك: مررت برجل أبوه منطلق... وقالوا: إنّ السبب في امتناع ذلك: أنّ الجمل نكراتٌ كلُّها، بدلالة أنها تستفاد، وإنّما يستفادُ المجهول دون المعلوم. قالوا: فلمّا كانت كذلك كانت وِفْقاً للنكرة؛ فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة؛ إذ لم تكن وِفْقًا لها" (١) .

لكنّ عبد القاهر لم يقف عند هذا التعليل، وإنما كان له تحليل تركيبي مختلف عن النحويين قبله، بأبعاد دلالية مختلفة كذلك، يقول في دلائله:

"والقول المبيّنُ في ذلك أن يُقال: إنّه إنما اجتلب حتى إذا كان قد عُرف رجلٌ بقصة وأمرٍ جرى له؛ فتخصّصَ بتلك القصة، وبذلك الأمر عند السامع، ثمَّ أريد القصدُ إليه، ذُكِر (الذي)..." (٢) .

والجديد عند عبد القاهر في هذه المسألة ما يأتي:

– إدخال الطرف الثاني في عملية الكلام – المتلقي أو المستمع– في شرط الوصف أو الإخبار بالموصول وجملة صلتِه، وهذا أمرٌ لم يرد بهذه الصراحة في تحليلات النحويين السابقين، وربما كانت علة ذلك عند السابقين أنه من الأمور المعلومة بالضرورة أنّ الخطاب اللغوي له عناصره الثلاثة: المُرْسِل، الرسالة، المرسل إليه .

– أنّه على الرغم من قول النحويين: إن الموصول يعادل الجملة بالمعرفة فقد ظلّ قولاً غامضاً، وبتأمل لغة عبد القاهر يمكن القول: إنّ الموصول يجعل الجملةَ محتملة للتنكير والتعريف في آن معا، وفي جهتين مختلفتين:

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: صـ ٢٠٠.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

١- يحتمل التعريف من كونه جزءاً من الاسم الموصول الذي هو معرفة، وإن حمل الإبهام؛ فصحّ شرط المطابقة في الوصف -وصفِ المعرفة بالجملة- من هذه الجهة.

٢- احتماله التنكير يكون من أحد أمرين: إمّا من درجة الإبهام التي يشتمل عليها الاسم الموصول، وإمّا من توهم إرادة رجل عُرف بشأن ما عند إرادة وصفه، أو الإخبار عنه؛ فيؤتي بالموصول لدفع هذا التوهم.

والأمرُ الملفتُ للنّظر -حقيقةً- أنّ النحويين قبل الجرجاني وبعده قد أدركوا هذه الجهات في الإخبار أو الوصف بالموصول وجملة صلتِه؛ لكنّ عبد القاهر قد أتى بعبارات واضحة أمكن استنباط الفكرة المذكورة منها بغير عناء.

**ثانيا: مراتبُ علم السامع بدلالة الموصول وجملة صلتِه:**

غياب المصطلح لا يعني غياب المفهوم، وقد بنى عبد القاهر تحليله التركيبي في دلائل الإعجاز على أساس فكرة المراتب اللغوية ودرجاتها، مثال ذلك حديثه عن الفروق بين صور الخبر المتعددة، وغير ذلك مما يكون داخل الأبواب النحوية الواحدة، وبين بعضها بعضاً. ومثال ذلك الوصف بالمفرد، والوصف بالموصول وجملة صلته وهو كثير في كتابه دلائل الإعجاز، فهناك فروق دلالية بين قولنا: جاء الطالب الناجح، وجاء الطالب الذي نجح.

وقد سبق القول بأنّ عبد القاهر قد أدخل علمَ السامع بمضمون الصلة في تحليله للموصول وصفاً وإخباراً- والوصفُ إخبارٌ من جهاتٍ كثيرة- لكنّ هذا العلم ليس بمستوى واحد، وقبل تحليل ذلك بشيء من التفصيل، يحسُن بنا أنْ نعرض بيانيّاً لموجز هذه الفكرة؛ وذلك على النحو الآتي:

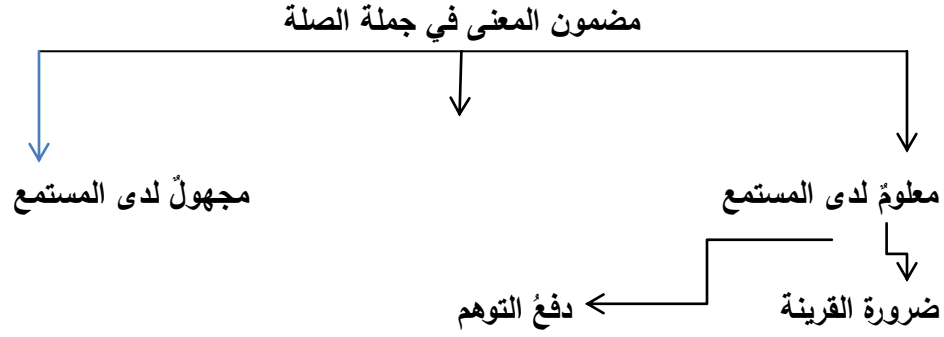

تفصيل ذلك أنّ معنى الصلة لا يخلو من أحد أمرين حالَ الإخبار أو الوصف، العلم به، أو الجهل به، وفي الحال الأول يذهب عبد القاهر إلى النص على القرينة التي تفيد هذا العلم عند السامع؛ دفعا لتوهم معنى مخالفٍ للمعنى المراد؛ قال في دلائله:

"تفسيرُ هذا أنّك لا تَصِلُ ( الذي ) إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علمٌ بها، وأمر قد عرفه له، نحو: أن ترى عنده رجلاً يُنشدُ شعراً؛ فتقول له من غد: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدُ شعراً...

هذا حكم الجملة بعد (الذي) إذا أنت وصفت به شيئاً؛ فكان معنى قولهم: إنّه اجتُلب ليُتَوصّل به إلى وصف المعارف بالجملة، أنّه جيء به؛ ليُفصل بين أن يراد ذكرُ الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين ألا يكون الأمرُ كذلك..." [١] .

**مما سبق يمكن الانتهاء إلى الآتي:**

– أنّ المرتبة الأولى في علم السامع بالصلة أن تكون معلومة لديه قبل الإتيان بها إخباراً أو وصفاً، ولا بد من توافر قرينة سياقية كما في المثال الذي مثّل به عبد القاهر أو مقاليّة أو غير ذلك...

– أنّ الأداء الدلالي في هذا القسم أو تلك المرتبة إنّما يكون لدفع توهم المعنى عند المستمع، هل هو المعنى المراد أم غيرُه من المعاني؟ ويكون ذلك في ضوء القرينة من خلال الوظيفة الدلالية للإتيان بالموصول في صدر الصلة؛ لبيان المعنى المحال إليه.

وقد استدرك الشاطبي المتوفى ( ٧٩٠هـ) معلومية الصلة على ابن مالك فقال في مقاصده "وقد بقي شرط ثالث ليس في كلام الناظم ما يدل عليه، وهو أن تكون الجملة معلومة لدى السامع، وقد أشار إلى ذلك الجُزولي في قوله[٢] : ولا تُفيد المقصود إلا والصِّلَةُ معلومةٌ للسَّامعِ، فإذا لم تكن معلومةٌ له لم يُفد الموصول معناه؛ فكان كما كان لو لم يوصل نقض لغرض الوصل." [٣] .

---

(١) دلائل الإعجاز : صـــ ٢٠٠.

(٢) رأى الجزولي في مقدمته : ١٥ ، وينظر شرحها للشلوبين : ١١٩ ، وشرحها للأبذي : ٢/٢٢٠ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١: ٢٠٠٧م : ١/ ٤٧٩.

فقد اشترط الشاطبي علم السامع لكي تصح الصلة لحمل المعنى في وظائفها النحوية المختلفة من الإخبارِ أو الوصف، وهو ما لم يشترطه عبد القاهر تبعا لفكرة المراتب والفروق الدلالية في تحليله التركيبي؛ فذاك نص الشاطبي "فإذا لم تكن معلومة لم يُفد الموصول معناه".

وقد اعتذر للناظم؛ فقال "ولم أجد له عذرا في ترك التنبيه عليه إلا أن يُقال: إنّ هذا الشرط مستفادٌ من اشتراط الإفادة في الكلام؛ فإنّ الفائدة لا تحصُل إلا مع كون الصلة معلومة، ولو فرضناها مجهولةً عند السامع لم يفده الكلام شيئاً، كما أنّه قد تكون معلومةً أيضاً ولا تحصل فائدة، كما إذا قلت: جاءني الرجل الذي أبوه إنسان، ونحو ذلك؛ فكان هذا الشرط لما كان حاصلاً من شرط الإفادة في الكلام على وجه لا يدخل فيه اعتراض ترك ذكره، إحالةً على ما هنالك، وهذا حسنٌ من التنبيه، والله أعلم" (١) .

وحاصلُ كلام الشاطبي– وهو من نحاة القرن الثامن الهجري– أنّه اعتذر لابن مالك عن عدم ذكر شرط معلومية السامع للصلة؛ لأنه بدهي أو معلومٌ بالضرورة، لكنّه فارق عبدَ القاهر في التنبيه على ضرب من المعلومية لا يفيد شيئاً، وهو قوله:... الذي أبوه إنسان؛ فهي معرفة دائرية لا فائدة فيها.

**وأمّا المرتبة الثانية** عند عبد القاهر فهي الجهل بجملة الصلة، وفيها يقول:

"فإن قلتَ: قد يؤتى بعد " الذي " بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حيث يكون الذي خبراً، كقولك: هذا الذي كان عندك بالأمس، وهذا الذي قدِم رسولاً من الحضرة، أنت في هذا وشبهِه تُعلِمُ المخاطَب أمراً لم يسبق له به علم، وتفيدُه في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده، ولو لم يكن كذلك؛ لم يكن (الذي) خبراً؛ إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يُفادَ به؛ فالقول في ذلك: أنّ الجملة في هذا النحو – **وإنْ كان المخاطَب لا يعلمها لعين مَنْ أشرت إليه**– فإنّه لا بد من أن يكون قد علمها بالجملة، وحُدِّث بها؛ فإنّك على كل حال لا تقول: هذا الذي قدم رسولا، لمن لا يعلم أنَّ رسولا قدِمَ، ولم يبلغه في ذلك جملة ولا تفصيل، وكذا لا تقول: هذا الذي كان عندك أمسِ، لمن قد نسي أنّه كان عنده إنسان

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٤٨٠.

وذهب عنه وإنما تقوله لمن ذلك على ذكر منه، إلا أنّه رأى رجلا يُقبِل من بعيد؛ فلا يعلم أنّه ذلك ويظنُّه إنساناً غيرَه" (١) .

ويمكن القول بأنّ عبد القاهر يميّز في هذه المرتبة بين نوعين من جهل السامع بجملة الصلة، وذلك على النحو البياني الآتي:

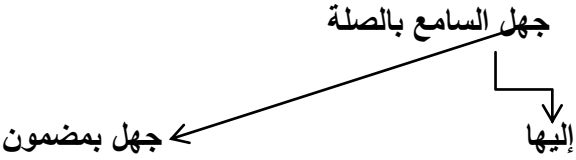


وهي تفرقةٌ لم أقف – قدر استطاعتي– على نظير لها في التفكير النحوي، حيث إنّه فرّق بين نوعين من الجهل الحاصل لدى المستمع فيما تعلق بالموصول وجملة الصلة، فالمستمع بين حالين:

– إمَّا أن يكون عالماً بما يحيل إليه الموصول أو يشير إليه، أو يكونَ جاهلاً بمضمون الصلة.

– وإمّا أن يُحتمل جهلُه على الجهة الأخرى، بكونه جاهلاً بالمشار إليه في الأداء الإحالي للاسم الموصول، عالمِاً بمضمون جملة الصلة، فهو بين جهل العين والذات، وجهل مضمون الصلة.

وأقرب فكر نحوي لهذه الثنائية في المرتبة الثانية عند عبد القاهر ما قرره السيوطي(ت ٩١١هـ) في الهمع حيث يقول: "والمشهور عند النحويين تقييدُ الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم لأنّ الموصول قد يُراد به معهود؛ فتكون صلةً معهودة، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ** ﴾( الأحزاب: ٣٧) وقد يراد به الجنس، فتوافقه صلتُه، كقوله تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً**﴾ (البقرة: ١٧١) وقد يقصد تعظيم الموصول؛ فتُبْهَمُ صلتُه، كقوله: فمَثَلُ الذي لاقيتُ يغلبُ صاحبه" (٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز: صـ٢٠٠ : ٢٠١ .

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة: ١٤٢١هـ: ٢٠٠١م، ١/ ٩٥.

ويمكن على ذلك توصيفُ مراتبِ علمِ السامع على النحو الآتي:

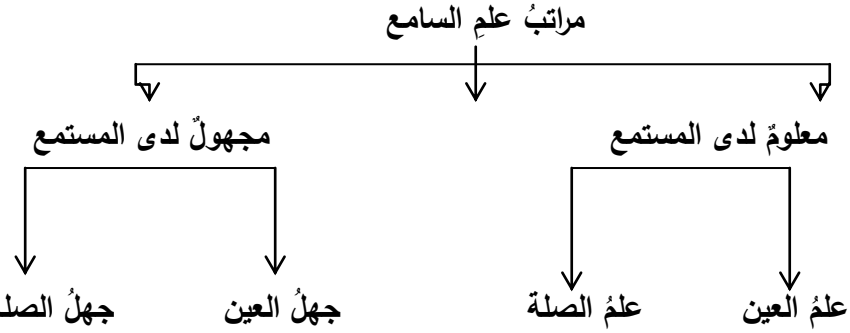


إنّ المتأمل للتفكير النحوي عند عبد القاهر يجد – بغير عناء – أنّه يولي الفروق الدلالية بين المكونات النحوية عناية كبيرة، مثال ذلك: حديثه عن الفروق الدلالية في بنية الحال، بين الحال المفرد، والحال المركب... ومن ذلك الأمثلة التي قالها، ومنها " أتاني وعليه ثوب ديباج... أتاني عمرو يقود فرسه..."، ويمكن القول بأنّ الفروق الدلالية في فكره تنقسم إلى قسمين:

* **القسم الأول:** الفروق الدلالية في الوظيفة الواحدة، أي: بين البنى التركيبية المختلفة لوظيفة نحوية ما، كما سبق التمثيل به في صدر الكلام عن الفروق بين البنى التركيبية للحال.

* **القسم الثاني:** الفروق الدلالة بين المكونات النحوية المختلفة التي تشترك في أصلٍ واحد، كحديثه عن الفروق بين الخبر والحال والنعت؛ فهي جميعاً تشترك في صفة الإخبار، وذلك يكون بتتبع القيم الخلافية بين الأبعاد الدلالية لهذه الوظائف النحوية.

ومن القسم الأول – القيم الخلافية بين البنى التركيبية المختلفة للوظيفة الواحدة– الفروقُ الدلالية بين بنيتين من بنى الخبر، حيث بيّن الفروق بين الإخبار بالموصول وصلته وغيره من صيغ الخبر الأخرى التي يتيحها النظام النحوي.

يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز:

"... وعلى الجملةِ فكل عاقل يعلمُ بون ما بين الخبر بالجملة مع ( الذي ) وبينها مع غير (الذي)؛ فليس من أحد به طِرْقٌ إلا وهو لا يشكُّ أن ليس المعنى في قولك: هذا الذي قدِم رسولا، كالمعنى إذا قلتَ: هذا قدِم رسولا من الحضرة، ... مبتدئٌ خبراً بأمر لم يبلغ

السامع، ولم يُبَلِّغْهُ، ولم يعلمه أصلا، وفي قولك: هذا الذي قدِم رسولاً، مُعلِمٌ في أمر قد بلغه أنّ هذا صاحبه؛ فلم يخل إذن من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع ( الذي ) من أنّه ينبغي أن تكون جملةً قد سبق من السامع علمٌ بها؛ فاعرفه؛ فإنّه من المسائل التي مَنْ جهلها جهل كثيراً من المعاني، ودخل عليه الغلط في كثير من الأمور" (١) .

هذه جزئية مترتبة على سابقتها، حيث مراتبُ علم السامع وجهله التي سبق بيانها، لكنّ الأمرَ المُلفِتَ للنظرِ هو: كيفية الإخبار بالمعرفة الماثلة في الموصول؟

إنّ القياس النحوي يعتمد تعريف المبتدأ وتنكير الخبر لصحة الاسناد في المركب الاسمي، فإنما يُستفاد من الخبر المجهول لا من الخبر المعلوم، وقبل بيان الفروق الدلالية يعرض البحث لدلالة الإخبار بالذي، وتأويلات ذلك على النحو الآتي:

**أ- الإبهام والتنكير:**

من الجهات التي صلُح بها الإخبار بالموصول وجملة صلتِه الإبهامُ؛ فالإبهامُ يؤدي إلى ضرب من التنكير؛ فيكون المستفاد من الخبر الموصول هو كشف هذا الإبهام، بالإبانة عن المراد بدقة وتخصيص عموم الإبهام.

**يقول ابنُ الخشّاب (ت ٥٦٧هـ) في المرتجل:** "القسم الثاني من المُبهم، وهو الاسم الموصول، كالذي.... ألا ترى أنّ هذه الأسماء لا تخصُّ مسمىً دون مسمّىً؛ فهذا إبهامها، وأنّها معارف بصلاتها، بدليل امتناع علامة النكرة من الدخول عليها، وهي ( رُبَّ )، ووصفِها بالمعارف دون النكرات، إذا قلت: مررتُ بالذي في الدَّار الظريف؛ فقد استبان أنها مبهمة، وأنّها معارف، وتعرُّفها بصلاتها لا غير" (٢) .

ويستفاد من كلام ابن الخشّاب أنّ جهة الإبهام تُقرِّب الموصول من النكرة، مع التنبيه على وجود القيم الخلافية بين الإبهام والنكرة؛ فهما غير متطابقين، فالإبهامُ "عدمُ تحديدٍ لمدلول اللفظ، مع جواز تنقله، وحاجته إلى تحديد وتفسير بإحدى الدلالات التي تزيل

(١) دلائل الإعجاز: صـ ٢٠١.

(٢) المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشّاب، تحقيق: علي حيدر، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٩٧٢م: صـ ٣٠٦.

الإبهام، أمّا التنكير فإنّه تحديدٌ لمدلولِ اللفظِ، مع شيوعٍ في أفرادٍ متماثلين، وهو يحتاج إلى تعيين بالتعريف" (١) .

فالإبهام والتنكير يلتقيان في الحاجة إلى التفسير والتخصيص، ويفترقان في الوسيلة، فالنكرة تُحدد وتخصص بالمعرفة، في حين المبهم يفسر ويزال عمومُه من خلال الصلة – مثلا– في الموصول، وعلى هذا يفارق المبهمُ النكرةَ في طريقة التوضيح؛ فالمبهمُ (الموصول ) يُزال إبهامُهُ بما هو في حكم النكرة من الجمل، في حين أنَّ المُنَكَّر يزال بالمعرفة.

**ب– الافتقار:**

هذا فهمٌ مرتبٌ على سابقه، فقد سبق بيان أنّ الإبهام هو الذي يجعل الإخبار بالموصول وصلته أمراً ممكناً على قياس القاعدة؛ ففيه يجهل المتلقي – نتيجة العموم– طرفاً من أطراف الخبر المراد إيصاله إليه.

والذي يفيد المتلقي أمراً – معرفاً تعريفاً عارضاً بالنسبة إلى المتلقي– هو جملةُ الصلة؛ فافتقار الموصول إلى صلته أمرٌ حتميّ؛ فجوهر الخبر في تلك الصلة، قال المبرد في المقتضب: "واعلم أنَّ الصلة موضحةٌ للاسم؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنّك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي؛ لم يدْلُلكَ ذلك على شيء حتى تقول: مررتُ بالذي قام، أو مررت بالذي حالُه ( كذا وكذا ) أو بالذي أبوه منطلق، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعتَ اليدَ عليه" (٢) .

فقد نصَّ المبرِّد على الربط بين الإبهام والإفادة والافتقار؛ وذلك قوله: لم يدللك على شيء حتى تقول: بالذي قام... فهذا نصٌّ صريحٌ في أنّ الفائدة تكمن في جملة الصلة؛ فهي حقيقة الخبر حالَ الإخبار بها من جهة، وهي بيانُ جهة الافتقار من جهةٍ أخرى.

من أدلة ذلك الفهم أنّ الموصول يحوِّل جملةَ صلتِه إلى الاسم أو ما يشبه جزء الاسم، بوجود فروق دلالية بين معاني جملة الصلة – بهذا الفهم– ومعاني جملة الصلة الاسمية

---

(١) الإبهام والمبهمات في النحو العربي، د/ إبراهيم إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة– مصر، ١٩٨٧م: صـ ٣٩.

(٢) المقتضب، صنعة أبي العباس المُبرِّد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ٣/ ١٩٧.

و الفعلية، حيث إنّ " الاسم الموصول مع ما بعده يمثل اسماً مشتقاً، أو بمعنى أدق وصفاً مشتقاً، والفروق بين الاسم الموصول وجملة صلتِه وبين الجملة بقسميها الفعلية والاسمية تتضح من خلال ما يأتي:

– لا يستقل الاسم الموصول مع صلته لفظيا؛ لأنه بمنزلة اسم، والاسم لا يكون إخباراً أو استخباراً إلا إذا ضُمَّ إلى غيرِه من فعل أو اسم؛ أمّا الجملة الفعلية فإنّها تستقل فعلياً.

– ومن حيث الجانب الدلالي: فإنّ الجملة تعطي معنى مفهوماً، يمكن أن يتجاوب معه الطرف الثاني من الحديث، أمّا الاسم الموصول مع صلته فلا يمكن لهما هذا الأداء الدلالي؛ إذ هما بمنزلة كلمة واحدة" (١) .

وخلاصةُ القول: أنّ صلاحية الإخبار بالموصول وصلته تكمن في أنّ التعريف فيهما تعريف عارضٌ، وعليه تكون بعض الجهات غير معلومة لدى السامع – على النحو الذي سبق بيانه في مراتب علم السامع– كالإبهام المفضي إلى العموم؛ فيحتاج المتلقي إلى معنى يحدد هذا الإبهام؛ فصحّ الإخبار بالموصول وجملة صلته.

ومهما يكن من أمرٍ فيمكن بيان الفروق الدلالية بين الإخبار بالموصول وغيرِه في نص عبد القاهر على النحو الآتي:

**أ– تقييدُ الجهل بمضمون الخبر:**

الأصل في الخبر أن يكون مجهولاً عند المتلقي جهلاً مطلقاً، فحين نقول: هذا قدِم رسولاً؛ فالجملة الفعلية ( قدم رسولا ) مجهولة لديه جهلاً مطلقاً، ولم يعلمها إلا بعد لفظ المتكلم بها، في حين أنّ هذا الإطلاق يتقيّد إذا أُخبر بالموصول، فقولنا: هذا الذي قدم رسولا، يقتضي نماءَ هذا المعنى إلى المتلقي قبل لفظ المتكلم به على جهة من الجهات التي بيّنها عبد القاهر.

وذلك قول عبد القاهر "... ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها "؛ فالفارق الدلالي الأول الذي بَـيّـنـه عبد القاهر هو تقيد إطلاق الجهل بمعنى الخبر، وهو يحتمل أحد وجهين:

(١) الإبهام والمبهمات في النحو العربي: صـــ ٦٣.

الأول: أن يكون التعريف في الموصول تعريفاً عارضاً نتيجةَ الإبهام الذي يحمله الموصول.

الثاني: أن يكون الجهل بمضمون الصلة عارضاً نتيجة التعريف الذي يحمله الموصول.

هذا التقييد يجعل المعنى بمضمون الصلة شبيهاً بالمجهول؛ فصحّت الإفادة به؛ فلقد نظر النحويون "إلى الاسم الموصول نظرتهم إلى المجهول أو الشبيه بالمجهول؛ ولذلك كان الموصول دون صلته لا يفيد شيئاً، وعاملوهما معا كالكلمة الواحدة، وسمّوا الموصول – المعرفة الشبيهة بالنكرة – وذلك لعموميتها؛ من أجل هذه العمومية كان الموصول مع صلته كالكلمة الواحدة... لأنّ بهما معاً يتضح المعنى" (١) .

**ب- التعريف العارض بمضمون الصلة:**

هذه قضيةٌ مرتبةٌ على سابقتها، فإنّ الخبر المبدوء بالموصول يكون معرفاً تعريفاً عارضاً، لا تعريفاً أصلياً؛ لذلك كانت مرتبة الجهل بمضمون الصلة مقيدة عند المتلقي بخلاف الخبر العاري من الموصول وصلتِه.

والتعريف العارض – في رأي الباحث – يتوزع على مراتب علم السامع التي سبق بيانها عند عبد القاهر؛ فالتعريف قد يكون بمعرفة العين التي يشير إليها الموصول مع الجهل بمضمون الصلة، وقد يكون بالمفاد من مضمون الصلة مع الجهل بالعين التي يحيل إليها الاسم الموصول لكنّا نشير إلى أنّ الغالب في الاستعمال اللغوي هو انصراف الأهمية إلى مضمون الصلة؛ لأنها أصل الخبر.

قال في المقاصد "المقصود بالصلة بيانُ الموصول، وإيضاحُ معناه، وذلك لا يحصل مع كون الصلة مجهولةً، ولكون الصلة مبيّنة اشترطوا أنْ لا تكون إنشائية؛ لأنّ الإنشائية لا بيان فيها، وبذلك علل الفارسي في التذكرة امتناع الوصل بالتعجب، و وافقه غيرُه فيه" (٢) .

---

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د/ محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة الصباح الكويتية للنشر: ٢/ ١٦١.

(٢) المقاصد الشافية، للشاطبي: ١/ ٤٨.

وعلى هذا يكون مضمون الصلة معلوماً على جهة ما عند المتلقي، وإنّما صحّ الإخبار بها لأنّ التعريف فيها تعريفٌ عارضٌ مقيدُ الجهلِ، فهما وجهان متقابلان في بيان عبد القاهر، وخلاصة القول: أنّ الفروق الدلالية في الإخبار بالموصول وجملة صلته ماثلةٌ في كون الجهل بمضمون الصلة جهلاً مقيداً؛ نتيجة للتعريف العارض فيها.

**رابعا: دلالةُ الخبر الموهوم ( المُتَخيَّل ) :**

هذا أداء دلالي في الإخبار بالموصول صلتِه يكاد أن يكون بيانه – فيما أعلم – وقفا على الفكر النحوي عند عبد القاهر؛ ذلك أنّه في سياق حديثه عن نكات تعريف الخبر بدرجاته المختلفة لفت الأنظار إلى أداء دلالي في الخبر، وهو الخبر الذي ينبغي على المتلقي تخيلُه عند سماعه، فإذا صحّ تخيلُه صحَّ الإخبار على وجهه الصحيح.

لقد أبان عبد القاهر في دلائله عن وجوه كثيرة في تعريف الخبر، وقد قال في صدر الوجه الرابع – وهو موضع البحث؛ لدخول الإخبار بالموصول وصلته فيه – "... واعلم أنَّ للخبر المعرّف بالألفِ واللامِ معنى غير ما ذكرت لك، وله مسلكٌ ثَمَّ دقيقٌ، ولمحةٌ كالخَلس، يكون المتأملُ عنده كما يُقال ( يُـعَـرَّف ويُـنَـكَّر) وذلك قولك: هو البطل المحامي، ... وأنت لا تقصد شيئا مما تقدَّم، فلستَ تشير إلى معنى قد علم المخاطَب أنّه كان، ولم يعلم أنّه ممن كان... ولا تريد أن تقصُرَ معنىً عليه على معنى أنّه لم يحصل لغيرِه من الكمال... ولكنّك تريدُ أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المُحامي؟ وهل حصَّلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتّى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟ فإنْ كنتَ قتلته علما، وتصورته حقَّ تصوره فعليك صاحبَك، واشدُد به يدَك؛ فهو ضالتُك، وعندَه بغيتُك" (١) .

فهذه جهة مغايرة لاتجاه الإخبار؛ فالأصل في الخبر أن يكون مجهولا جهلا مطلقا عند المتلقي؛ وهذا النوع من الإخبار الذي أراده عبد القاهر معرّفٌ تعريفا عارضا عند المتلقي، حيث إنّ على المتلقي أن يتصوره حقّ التصور، وإذا نجح في ذلك التصور كانت معرفته بالخبر أشدَّ إحاطة ودقة.

(١) دلائل الإعجاز: صـ ١٨٢.

وقد ذهب عبد القاهر إلى القول بأنّ الخبر المتخيّل أوضح ما يكون حين يكون مبناه من الموصول وصلته؛ فقال:

" وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من ( الذي ) فإنّه يجيء كثيراً على أنّك تقدِّرُ شيئاً في وهمك، ثُمَّ تعبِّر عنه بالذي، ومثالُ ذلك قولُه:

**أخوك الذي إنْ تدْعُــه لمُلِمَةٍ يُجبْكَ وإن تَغْضَبْ إلى السيفِ يَغْضبِ**

**وقولُ الآخر:**

**أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رِبْتُهُ قَالَ: إِنّمَاْ أَرَبْتُ، وَإِنْ عَاْتَبْتُهُ لانَ جَانِبُهْ**

فهذا ونحوه على أنَّك قدَّرت إنساناً هذه صفتُه، وهذا شأنُه، وأحلتَ السَّامع على مَنْ يَعِنُّ في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة فأعلمته أنّ المستحق لاسم الإخوة هو ذلك الذي عرفه، حتّى كأنَّك قلتَ: أخوك زيدٌ الذي عرفتَ أنك إن تدعه لملمة يُجبك" [١] .

**ونستنبط من فكر عبد القاهر في هذه الجزئية ما يأتي:**

١- أنّ التوهم لمعنى الخبر يقع على طرفي الحديث، فهو يقع على المتكلم حالَ تخيله أو توهمه معنى الخبر قبل النطق به، وهو قول عبد القاهر " فإنّه يجيء كثيرا على أنّك تقدِّرُ شيئا في وهمك، ثُمَّ تعبِّر عنه بالذي"، وإذا كان التخيُّل واقعا عند المتكلم لمعنى الخبر فإنّه بالضرورة واقع عند المتلقي بعد التلفظ وقبل الإدراك التام، وأعني بذلك: أنّ إدراك المتلقي لمعنى الخبر الموهوم، إنّما يكون في مرحلة وسط بعد التلفظ وقبل الإدراك التّام، فالمتلقي بعد سماعه مبنى الخبر يتخيله أو يتوهمه، ثم في مرحلة لاحقة يدركه إدراكا دقيقا.

٢- كون الصلة معلومة علماً عارضاً في نفس المتلقي – على الجهات التي سبق بيانها- هو الذي سمح بتخيل الخبر حال كونه موصولاً وصلةً، والحاصل: أنّ لدينا درجات لتوهم الخبر الموصول على النحو الآتي:

**درجات توهم الخبر الموصول**

**توهم المتكلِّم** ( يكون قبل اللفظ ) **توهم المتلقي** ( وسط بعد التلفظ وقبل الإدراك)

(١) دلائل الإعجاز : صـ ١٨٤: ١٨٥.

* **الخبر الموصول** ( من التوهم إلى الاستحالة ):

أدرج عبدُ القاهر الاستحالة في درجات التوهم لمعنى الخبر بالموصول وجملة صلته؛ فقال: في دلائله:

" ولكون هذا الجنس معهودا من طريق الوهم والتخيُّل، جرى على ما يوصف بالاستحالة، كقولك للرجل وقد تمنّى: هذا هو الذي لا يكون، وهذا ما لا يدخل في الوجود، وقوله:

**ما لا يكون فلا يكون بحيلةٍ أبداً، وما هو كائنٌ سيكونُ**

ومن لطيف هذا الباب قولُه:

**وإنّي لمشتاق إلى ظلِّ صاحبٍ يرقُّ ويصفو إن كدِرْتُ عليه**

قد قدَّر – كما ترى– ما لم يعلمه موجودا، ولذلك قال المأمون: خذ مني الخلافة، وأعطني هذا الصاحب، فهذا التعريف الذي تراه في الصاحب لا يعرض فيه شكٌّ أنَّه موهوم" (١) .

فقد جعل عبد القاهر الاستحالة في المعنى بابا من أبواب الخبر الموهوم، والذي أراه لهذا الإدراج من قِبل عبد القاهر، هو اشتراك الإحالة في المعنى، والوهم فيه، في جوانبَ عديدةٍ، منها:

– اشتراكهما في التعريف العارض عند المتلقي لكونهما خبرا بالصلة والموصول.

– اشتراكهما في ضرورة تخيله، فالاستحالة تخيلٌ مفترض، عند المتلقي؛ كي يصحَّ إدراكه الخبر الموهوم على نحو جيد.

و "من المفيد أن نذكر أنّ الذي دخل بنا في حديث ( الذي ) وما فيه من علم كثير، وأسرار جمّة، هو الحديث عن المعاني المتوهمة التي ولدت في حضانة الألف واللام ذات الأسرار الهامسة، واللمحات المختلسة، وأنّ هذه الألف واللام... من باب فروق الخبر الذي تمسُّ الحاجةُ في علم البلاغة إليه" (٢).

جمهور النحويين على اشتراط الخبرية في جملة الصلة، وكانت علتهم في ذلك صحةُ الوصفية، فلا يوصف بالمعنى الإنشائي، قال الواسطي الضرير في شرح اللمع:

---

(١) دلائل الإعجاز: صـ ١٨٥.

(٢) المسكوت عنه في التراث البلاغي، د/ محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١: ٢٠١٧م : صـ ٣٣٠.

"... وصلوه بالجملة؛ ليكون قد توصلوا إلى صلة المعارف بالجملة، ومثل ذلك: مررت برجل ذي مال، أرادوا أن يصفوا بالأجناس، فلم يمكنهم ذلك؛ لأنّ الأجناس هي الموصوفة؛ فجاءوا بذي ليمكنهم أن يصفوا بمال، ولا تكون الصفة إلا جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، تقول: مررت بالذي أبوه منطلق... ولو قلت: مررت بالذي ليته قام... ونحو ذلك من الأمر والنهي؛ لم يجز؛ لأنّ ذلك لا يصلحُ فيه صدقٌ ولا كذب" (١) .

فعلى هذا الفهم لا يوصل إلا بالخبر الذي يحتمل الصدق والكذب، وهو ما ينتفي عن الإنشاء لأنه لا يحتمل صدقا ولا كذبا؛ فلا يوصل به، وقد قرر عبد القاهر هذا المذهب أيضا؛ فقال في مقتصِده:

"... ولا يوصل بغير هذه الجمل التي تقدّم أنها تكون أخبارا؛ فلا يدخل في الصلة الاستفهامُ والأمر والنهي والتعجب، وما أشبه ذلك مما ليس بخبر محض، لا تقول: جاءني الذي أَتُكْرِمُهُ، وجاءني الذي هلْ تَضْرِبُهُ؟ ولا رأيتُ الذي أضْرِبْهُ، والذي لا تضْرِبْهُ، لأجل أنّ الصلة يُؤْتى بها للايضاح والتبيين، وليس في الاستفهام والأمر والنهي إيضاح" (٢) .

هذا هو المظهر الأول الذي خالف فيه عبد القاهر علة النحويين باشتراط الخبرية في الصلة، فالنحويون ذهبوا إلى تعليل ذلك باحتمال الخبر للصدق والكذب، في حين ذهب عبد القاهر إلى البحث عن علةٍ دلالية لهذا الشرط النحوي؛ فوجد أنّ وظيفة الصلة إنما هي إزالة الإبهام من خلال البيان والتوضيح؛ فعلل اشتراط الخبرية في جملة الصلة بأدائها الدلالي.

والأداء الدلالي – البيان والتوضيح– معلومٌ عند النحويين؛ لكني لم أقف على جعله علةً لاشتراط الخبرية في جملة الصلة عند غير عبد القاهر الجرجاني.

---

(١) شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير(ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١: ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م : صـ ٢٣٥.

(٢) المقتصِد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، سلسلة كتب التراث (١١٥) لسنة: ١٩٨٢م : ١/ ٣١٧.

ولهذه العلة سُمي الموصول موصولاً؛ لافتقاره ووصله، حيث إنَّ " الأسماء الموصولة لا تدل على شيء إلا من خلال ما تتصل به؛ ولذلك فإنّ النحاة ينصون على افتقارها دائما إلى صلةٍ بعدها أثناء تعريفهم لها، فمن حيث كونها دالاتٍ في اللغة تحتاج دائماً إلى ما يزيل إبهامها، حيث يمكن أن تعود على أي اسم في اللغة، وربما أطلقوا عليها مصطلح الموصولات أو الأسماء الموصولة طبقا لأدائها اللغوي في التركيب، حيث:

– توصِل ما قبلها بما بعدها، وتفتقر دائماً إلى ما يوضحها ويبينها" (١) .

والجانب الآخر الذي خالف فيه عبدُ القاهر النحويين أنّه أجاز الصلة بالإنشاء، **<u>بضابط الصلة بالإنشاء، حيث: اشتراط قولاً مقدّراً قبل الإنشاء</u>**، يقول في المقتصِد:

" فإنْ أتيت بالقول مع هذه الأشياء جاز؛ لأنّه يصير إخباراً، وذلك قولك: الذي أقول فيه: اضربه، والذي أقول فيه: أتضربه؟، والذي أقول فيه: ما أكرمَه!.

وإنْ أضمرت القولَ – كما تقدّم في باب الخبر – فقلت: الذي لا تضربُه جاز، والمأخوذ به الجيدُ هو إظهارُ القول" (٢) .

نستنبط مما سبق ما يأتي:

– أنّه أجاز إدخال معنى الإنشاء في جملة الصلة بجعلها حال تقديرها مقولَ قول؛ وبهذا ينتُجُ وجهان:

١– أنّ نفي النحويين لصلة الإنشاء ليس على إطلاقه.

٢– لم يجز عبدُ القاهر إنشائية جملة الصلة على إطلاقه أيضاً، وإنما أتي باشتراط القول؛ فجعل الإنشاء مشمولاً به؛ فلا يكون هو المباشر للاسم الموصول، وإنْ كان المقصود الدلالي في نهاية المطاف هو معنى الإنشاء.

– أظهر عبدُ القاهر – في هذا الشرط– مدى مرونة النظام النحوي، وإمكانيةَ استغلال الملكاتِ الفكرية من أجل الحصول على منتوج دلالي يخالف معنى الصلة الخبرية بطريقٍ ما.

---

(١) الإبهام والمبهمات في النحو العربي : صـ ٥٤.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاحِ: ١/ ٣١٧.

دار خلافٌ حول استقلال الظرف والجار والمجرور – شبه الجملة– بالمعنى، لاسيما حالَ مجيئهما في الوظائف الإخبارية ( الخبر، والحال، والنعت )، فحين أقول: محمد في الدار، نجد أنّ التفكير النحوي يؤول الخبر على معنيين:

١– تقدير الاستقرار المطلق أو الكينونة في مبنى الخبر بين الفعلية أو الاسمية، فيقولون: مستقر في البيت، أو استقرّ في البيت، بين الفعل أو اسم الفاعل.

٢– الاكتفاء بالمعنى الوارد في حرف الجر أو الظرف، فحرف الجر ( في ) مفيدٌ للظرفية؛ فلا حاجة – على هذا التوجيه– إلى تقدير محذوف.

وقد استدل عبد القاهر على تقدير الظرف بالجملة بالأداء التركيبي والدلالي للموصول وصلته؛ قال في المقتصِد:

" واعلم أنّ من الناس مَنْ لم يعد الظرف في الجمل، وذاك لأجل أنّه يقدِّر فيه اسم فاعل، فإذا قال: زيدٌ في الدار، قدّر مستقرٌ دون استقرّ ويستقرّ، واسم الفاعل لا يكون جملة، وإنما يكون جملة الفعلُ مع الفاعل المضمر فيه أو المظهر، والمذهبُ الصحيح أنّه من الجمل... ويدلُّ على صحتِه... أنّا رأيناهم لا يصلون الأسماء نحو: الذي والتي، وما أشبه ذلك إلا بالجمل، كقولك: الذي أخوه منطلق زيدٌ، والذي خرج غلامُه عمرو، ولا يجوز: الذي ضاربٌ زيد..." (١) .

والأبعاد التركيبية عند عبد القاهر ماثلة في:

– أنّه يرجح تقدير الظرف بالجملة، وذلك بتقدير الفعل دون اسم الفاعل؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعطي استقلال المعنى، كما يعطيه الفعل المستلزم فاعلا.

– أنّه جرى على قول النحويين بضرورة التقدير في شبه الجملة، وخالف الاتجاه الثاني من عدم الحاجة إلى التقدير؛ اكتفاءً بمدلول الظرف أو حرف الجر.

– استدلّ على ذلك بأنّ جملة الصلة لا تكون إلا جملة، ولا تكون اسم فاعل، وتفصيلُه تاليا.

يقول في مقتصِده: "... ثم إنّا بعد عِلْمِنا أنَّ الصلة لا تكون إلا جملةً، وجدنا الظرف قد وُصل به كثيراً مجرداً من جزءٍ آخرَ، نحو قولك: الذي في الدار زيدٌ، والذي عندك

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٥.

خالدٌ، والذي أمامك عمروٌ، ولا يجب أنْ يُقال: الذي هو في الدار زيدٌ، والذي أخوهُ عندكَ زيدٌ، فيُؤتى بجزءٍ آخرَ...؛ فتقرر أنّ التقدير استقرّ دون مستقر؛ لأنّ استقرّ يكون جملةً فتستقلُّ به الصلةُ، ومستقِرٌّ مفردٌ، والمفردُ لا تستقلُّ به الصلةُ ، فلو كان المُقدَّرُ إيّاهُ لم يجُزْ الذي في الدار زيدٌ، وجاءني الذي عندك ولقيت الذي في دارك، كما لا يجوزُ أن نقولَ: الذي ضارِبٌ زيدٌ، وجاءني الذي خارِجٌ.

ويكفينا دليلاً على صحة قولنا وفساد قول مخالفنا: أنّك تظهر ما تقدره؛ فيكون الكلام صحيحاً، وذلك قولك: جاءني الذي استقرّ في الدار، وترى له النظير الكثير، نحو قولك: الذي قام زيدٌ، والذي خرج عمروٌ؛ لأنَّ قام فعلٌ، وفيه ضمير يعودُ إلى الذي؛ فقد صار لذلك جملة...

وتقول: الذي مستقرٌ في الدَّار؛ فتجده مختلا قليلَ النظير جدّاً؛ إذ لا يقال: جاءني الذي ضاربٌ.. فيوقع في الصلة اسم فاعل مفرد" [١] .

وحاصل القول ما يأتي:

– أنّ عبد القاهر يرى أنّ التقدير يكون بالفعل دون اسم الفاعل؛ فيكون التقدير بـ (استقر) دون ( مستقر )؛ فعلى التقدير الفعلي يقدر الظرف بالجملة، فالفعل يستلزم فاعلاً؛ فتكون الجملة، واسم الفاعل لا يستقل بجملة.

– أنّ لعبد القاهر طريقاً في الاستدلال على صحة مذهبه، وهو كثرة الاستعمال، يقول: ترى له النظير الكثير، ويقول: قليل النظير... فغلبة الاستعمال عنده دليل على صحة المذهب من عدمه.

**سابعا: وظيفةُ عائد الصِّلة:**

وظيفة العائد ماثلة في الربط بين الأطراف المختلفة، على هذا استقرّ التفكير النحوي، ولكنّ عبارات النحويين مختلفة، ونستطيع من خلالها أنّ نفهم أداءات دلالية متنوعة داخل الأداء العام، حيث الربط.

(١) المصدر نفسه: ١/ ٢٧٦.

من ذلك قول ابن السراج:"ولا بد أن تكون في صلتها ما يرجعُ إليها، والألف واللام إذا كانت بمنزلة الذي فصلتُها كصلة الذي، إلا أنّك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في الذي، فتقول: الذي قام: القائم" (١) .

وأمّا عبارة عبد القاهر؛ فهي: " ولو عَرّيتَ الصلة من الذكر العائد إلى الموصول لم يجز، لا تقول: جاءني الذي زيدٌ منطلق... لأنّ الجملة إذا لم تتضمن ما يعود إلى الذي؛ لم يكن بينهما نسب، كما لم يحصل المقصود كما لم يحصل المقصود في الخبر" (٢) .

**إنّ عبارة عبد القاهر حالَ تأملها تدل على الآتي:**

– أنّ المرجعية في الموصول وجملة صلتِه مزدوجة، فإذا كان عائد الصلة متجها إلى الموصول، أي: إلى سابق، فإنّ دلالة الافتقار في ( الذي ) تعود إلى مضمون جملة الصلة؛ فهي عائدة إلى لاحق؛ فيكون الربط في الاتجاهين، غير أنّ دلالة الموصول إلى لاحق لا تقوم بوظيفة الربط وإن كانت تقوّيه، في حين أنّ العائد يقوم بهذه الوظيفة ويستقل بها دون النظر إلى دلالة الافتقار أو الإحالة إلى لاحق في الاسم الموصول.

– أنّ محطّ الفائدة الإخبارية في مضمون الصلة قائمٌ على إقامة النسب بين الموصول وجملة صلتِه بالعائد؛ وعليه تنتفي الإفادةُ إذا انعدم الذكر العائد، وهو نص عبارة عبد القاهر، حيث قولُه: الجملة إذا لم تتضمن ما يعود إلى الذي؛ لم يكن بينهما نسب، كما لم يحصل المقصود في الخبر.

ومن الوظائف المهمة للذكر العائد في جملة الصلة ( الاستقلال الوظيفي )، بمعنى: أنّ الصلة إذا تمت بذكرها؛ فإنها تقع في الوظائف النحوية المختلفة، وبدون هذه الصلة تنتفي وظيفتها النحوية، وقد نصّ على ذلك الصيمري في التبصرة بقوله:

"واعلم أنّ هذه الأسماء إذا وُصلتْ، وتمت صلاتها ورواجعها، تقع مبتدأةً، وفاعلةً، ومفعولةً، ومجرورةً، كقولك: جاءني الذي هندٌ منطلقةٌ إليه، فالذي فاعل جاءني..." (٣) .

---

(١) الأصول في النحو، لابن السرّاج: ٢/ ٢٢٣.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣١٦.

(٣) التبصرة والتذكرة، للصيمري (ت ٥٤١هـ)، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١: ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م، ٥٢٤: ٥٢٥.

وبتأمل حركة المعنى نستطيع – دون جهد أنْ نقول: أنّ الذي يمنح الموصول وصلتُه الوظيفة النحوية المستقلة إنّما هو حركة الذكر العائد، فلو قلنا في مثال الصيمري: جاءني الذي هندٌ منطلقة، بحذفنا للذكر العائد، كان الكلام لغواً، وانعدم الموقع الوظيفي للموصول وصلتِه.

وإذا كان الذكر العائد في جملة الصلة هو الذي يمنحه – التركيب – وظيفة نحوية، فقد يتوقف عليه تحديد نوع جملة الصلة، أو وظيفة جملة الصلة في نفسها، يقول الدكتور تمام حسّان: "... إذا لم يرتكز الوصل على دلالة الصفة؛ فإنّ الوصل يحتم الضمير مبتدأً لها؛ لتكون جملة الصلة مكونة من الضمير مبتدأً والصفة خبرا، ولعل السبب في اختيار الضمير دون غيره من أقسام الكلم أنّ جملة الصلة من شأنها أنْ تشتمل على ضمير مطابق للموصول يعود إليه، تأمّل قولَه تعالى: ﴿ **أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**﴾ (البقرة:٦١ )؛ فالضمير في ذلك مطابق للموصول، ولا يتحقق كمالُ الصلةِ إلا به " [١] .

**ثامنا: الموصول والصلة بيانيّا:**

فصّل عبد القاهر القولَ في طرائق التعبير باسم الموصول في التركيب مصحوباً بالأداء الدلالي المحتمل، وقد اتضح – بما سبق بيانُه – أنّه ينفرد بتحليلات دلالية استنبطها من التركيب ويمكن إرجاع هذه العبقرية إلى أمور كثيرة، فاق بها التحليلَ النحوي في كثير من مواضعه، لعلّ أهمها – في نظر الباحث – بحثُه عن الدلالة النحوية من منظور البلاغة العربية؛ فالبلاغة بنتُ التركيب [٢] أو هي بنت النظام النحوي.

والبحث – في هذا الموضع – يدلل على صحة هذا الفرض ببحث الموصول وصلتِه من الجهة البيانية التي عرضها عبد القاهر في كتابه الجليل: (أسرارُ البلاغة)؛ فالذي

(١) البيان في روائع القرآن، د/ تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣: ٢٠٠٩م: ٢/ ١٣.

(٢) هي عبارة أستاذنا الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات في كتابه: الكلمةُ دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق.

يلفت الانتباه هو إدراجه هذا المبحث النحوي خلالَ حديثه عن طرائق المشبه به في باب التشبيه.

يقول في أسرار البلاغة:

" **التمثيل الحاصل من جملتين فأكثر:**

والجملة إذا جاءت بعد المشبه به لم تخل من ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أنْ يكون المشبه به معبراً عنه بلفظ الموصول، وتكون الجملةُ صلةً، كقولك: أنتَ الذي من شأنه كَيت وكيت، كقوله تعالى : ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ** ﴾ (البقرة : ١٧) .

**والثاني:** أن يكون المشبه به نكرة، وتقع الجملة صلةً له، كقولنا: أنت كرجل من أمره كذا وكذا، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: النّاس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة، وأشباه ذلك.

**١- أهمية المشبه به:**

تصاغ الجملة الاسمية من أجل الخبر، ويصاغ التركيب الشرطي من أجل الجواب، وغير ذلك من الأبواب النحوية التي يكون أحد شقيها محطَّ الفائدة، ويكون التشبيه منعقداً من أجل العلاقة الجامعة بين طرفيه، وهي التي توجد في المشبه به.

و " إذا كان الغرض من هذه الدراسة هو كيفية التعرف على أسرار التشبيه ودقائِقه؛ فإنّ ذلك يجعلها تنصب على المشبه به؛ لأنّه هو الشيء الذي جاء به المتكلّم ليقرن به المشبه؛ فيكتسب منه شيئاً، وبمقدار تعرفنا على دلالات المشبه به وإشاراته في سياق النّص، يكون قربنا من غايتنا" (١) .

وقد حصر عبد القاهر أوجه الجمل بعد المشبه به في ثلاثة أقسام، والملفت للنظر أنّ سياقه يوضح إدراكه لتعلق الجملة في هذه الأوجه بالمشبه به، وهو ما ينعكس بالتأثير الدلالي على الطرف الرئيس والمهم في عملية التشبيه.

**٢- أوجه الجمل:**

سبق القول بأنّ عبد القاهر حصرها في ثلاثة أوجه، هي على النحو الآتي:

---

(١) التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، د/ محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٧: ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م: صـ ٨١.

**أ- أن يكون المشبهُ به معبّرا عنه بلفظ الموصول:**

وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا...**﴾ فالمشبه به هو الموصول، ومعلوم أنّ الموصول مفتقر إلى جملة الصلة من حيث الدلالة؛ فكان معنى المشبه به أو الممثل به في هذا السياق هو قوله تعالى: ﴿ **اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ** ﴾.

والأمر الملفت للنظر أنّ حصر هذه الأوجه عند عبد القاهر كان في نطاق الخبر أو ما تعلق به دلالياً من طريق ما، ففي قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا...**﴾ نجد تعلق الموصول وجملة الصلةِ بالخبر المُختَلف في توجيهه على النحو الآتي:

"- كمَثل: الكاف حرف جر، مثَل: مجرور به وشبه الجملة متعلقان بحذف الخبر، أي: مثلهم مستقر كمثل.

- الكاف: اسم بمعنى ( مثل ) وهو الخبر، ومثل مضاف إليه في محل جر" (١) .

فالموصول متعلق بالخبر من طريق الإضافة، فـ ( الذي ) مضافٌ إليه، وبقليل من التأمل نلحظ أنّ الدلالة تنصرف إلى معنى الصلة؛ فالتركيب كله مفتقر إلى المشبه به، إذ يمكن أنْ يقال: مثلهم كالمستوقد.

ويضيف السمين الحلبي وجهاً آخر لهذه العلاقة في تفسيره؛ فيقول: "... والأولى أنْ يقال: إنّ (الذي) وقع وصفاً لشيءٍ يُفهم الجمعَ، ثم حُذف ذلك الموصوف للدلالة عليه، والتقدير: مثلهم كمثل الفريق الذي استوقد، أو الجمع الذي استوقد، ويكون قد رُوعي الوصف مرةً فعاد الضمير عليه مفرداً، في قوله " استوقد وحوله " والموصوف أخرى؛ فعاد الضمير عليه مجموعاً في قوله " بنورهم وتركهم" (٢) .

ومهما يكن من أمرٍ فالجملة بعد المشبه به في الوجه الأول عند عبد القاهر يرتكز عليها معنى الخبر من جهات عديدة، إضافة أو وصفا أو الافتقار إلى معنى الصلة؛

---

(١) التفصيل في إعراب آيات التنزيل، تأليف: د/ عبد اللطيف الخطيب، د/ سعد مصلوح، أ/ رجب علوش، مكتبة الخطيب، الكويت، ط١: ٢٠١٥م : ٦٥/١.

(٢) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، (ت ٧٥٦هـ)، دار القلم، دمشق: ١/ ١٥٦.

حيث إنّ معنى الصلة هو المعنى المراد إيصاله إلى المتلقي؛ ويشهد لذلك صحة تأويله بالخبر التشبيهي المباشر؛ فيقال: كمثلهم كالمستوقد.

**ب- أن تكون الجملة وصفية خاليةً من الموصول:**

ومثال ذلك حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "**إنما الناس كالإبل المِئة لا تكاد تجد فيها راحلة**"[1]، حيث جاء المشبه به نكرة " إبل " والجملة بعده " لا تجد فيها راحلة " نعتٌ للمشبه به، ويلحظ كذلك أنّ المشبه به وقع خبراً، وقد خلت الجملة من الموصول وصلتِه.

**ج- تعريف المشبه به مع انتفاء الصلة:**

مثَّل عبد القاهر لهذا الوجه بقوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿ **كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا**﴾ فالمشبه به معرفة ( العنكبوت ) والجملة الخالية من الموصول نعتٌ للمشبه به **( اتخذت بيتا)** ويفارقُ الوجهُ الثاني الوجهَ الأوَّلَ في انتفاء الصلة وتعريف المشبه به.

يقول ابن عطية في محرره مفسراً آية العنكبوت "شبه تعالى الكفار في عبادتهم الأصنام وبنائهم جميع أمورهم على ذلك ب الْعَنْكَبُوتِ التي تبني وتجتهد وأمرها كلها ضعيف متى مسته أدنى هابة أذهبته فكذلك أمر أولئك وسعيهم مضمحل لا قوة له ولا معتمد" [2] .

والذي عليه مدار البحث – هنا- هو الوجه الأول الذي اشتمل على الموصول والصلة، إذ وقع الموصولُ مشبهاً به متعلقاً بالخبر، وارتكزت دلالة الخبر الحقيقية غير الوظيفية على معنى جملة الصلة؛ كأنّ عبد القاهر يشير إلى توقف علاقتي التشبيه والخبر حال كون المشبه به موصولاً على دلالة الصلة من خلال التعريف العارض في الموصول وصلته.

---

(١) **تخريج الحديث :** صحيح البخاري – الرقاق (٦١٣٣) ، صحيح مسلم – فضائل الصحابة (٢٥٤٧)، ابن حنبل في مسنده ج ٢/ ص ٤٤ حديث رقم: ٥٠٢٩ ، ابن حنبل في مسنده ج ٢/ ص ١٣٩ حديث رقم: ٦٢٣٧ .

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، (ت ٥٤١هـ)، تحقيقُ: الرحالةِ الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف القطرية، ط٢: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م: ٢/ ٦٤٦.

و "مما هو ظاهرٌ في صور الكلام أنّ طريق التعريف بالموصولية أشيعُ هذه الطرق،... وذلك لأنّه مفردٌ متضمنٌ جملةً، ولذلك يتسع لكثير من أحوال المعارف، تقول مكان: جاءني زيد، جاءني الذي تحب لقاءه... إلى آخر الصفات التي يمكن أن تدل على زيد، وتعرف به وذلك بخلاف الضمير والعلمية والكنى، فإنّها محددةٌ جامدة في دلالةٍ واحدة" (١) .

(١) خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د/ محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٨: ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م: صـ ٢٣٦.

## خاتمة

تتبع هذا البحث مواضع التفكير النحوي عن عبد القاهر التي اختُصت بالموصول وجملة صلتِه، وانتهى إلى نتائج عديدة، أمكن تحديدها على النحو الآتي:

* وافقَ عبد القاهر النحويين في الوظيفة الأساسية للاسم الموصول مع صلته، حيث قرر أنّها لوصف المعرفة بالجملة، لجعلها قياسية في المطابقة، فتكتسب الجملة شيئاً من معرفة الموصول فيكون الوصف بها للمعرفة بالمعرفة، وفارقهم في علل هذه الوظيفة وطرائقها:

١- فقد أدخل الطرف الثاني – المستمع- في شرط الإخبار أو الوصف بالموصول وصلته، حيث إنّ المستمع يكون علمه أو جهله على مرتبة من مراتب العلم – ويلي بيانها- وهو نص لم يرد بهذه الصراحة عند النحويين.

٢- احتمال معنى الصلة للتعريف العارض، وذلك بكون الصلة جزءاً من الموصول، وهذا الجزء يتسم بالافتقار إليه أيضا؛ فيكتسب شيئاً من صفاته، حيث التعريف، لكنّه تعريف عارض غير مطلق على رأي النحويين.

* انتهى تحليل الفكر عند عبد القاهر إلى وجود مراتب مختلفة في علم المستمع للموصول وصلته، وهي على ناحيتينِ:

١- أن يكون عالِماً بعين الموصول، جاهلاً بجملة الصلة.

٣- أن يكون عالِماً بمعنى جملة الصلة، جاهلاً بعين الموصول.

وهذه الجهتينِ الاثنتينِ هي التي تجعل التعريف عارضاً لا مطلقاً؛ وذلك لوجود مرتبة من مراتب الجهل على القياس النحوي في وظيفتي الخبر أو الوصف، والوصف والخبر معنيان متصلان.

* حدّدَ عبدُ القاهرِ فروقاً دلاليةً بين الإخبار أو الوصف بالموصول دون غيره، فالقياس النحوي أو الأصل النحوي في الخبر أن يكون مجهولاً جهلاً مطلقاً عند المستمع، معلوماً علماً تاماً عند المتكلم قبل اللفظ به، و الموصول يفارق هذا الجهل المطلق بكونه مقيداً عند المستمع على مرتبة من المراتب الأربع التي سبق بيانها؛ فهو – لا شك – يعلم جانباً، ويجهل جانباً آخرَ؛ فيكون الجهل بالخبر – على خلاف الأصل- جهلاً مقيداً،

وفي الوقت نفسه فإنّ هذا التقييد لمعنى الخبر أو الوصف جهةٌ من جهات التعريف العارض في الصلة.

– جمهور النحويين على القول باشتراط الخبرية في معنى الصلة، وانتفاء الإنشاء فيها، وعلى الرغم من أنّ عبد القاهر قد وافقهم في هذا الأصل، فإنّه جعل الشرط مقيداً، فقال بصحة كون الإنشاء صلةً إذا وقع مقول قول، والقول خبر لا إنشاء، وإن تضمن الإنشاءَ من طريق المفعولية أو معنى المقول القولي.

– يستنبط من التحليل النحوي للموصول وجملة صلتِه عند عبد القاهر أنّه يقدر شبه الجملة بالجملة، فيرجح التقدير بالفعل دون اسم الفاعل، أي: استقرّ بدل مستقِر؛ لأنّ اسم الفاعل يتطلب ركناً مكملاً للجملة، في حين التقدير بالفعل يستقل بمعنى الجملة الفعلية، واستدل عبد القاهر بأنّ مذهب البصريين– يصلون الموصول بالفعل دون اسم الفاعل، فيُقال: جاء الذي استقرّ، بينما جاء الذي مستقر؛ فهو – على ضعف لغته– مقدَّر بالجملة الاسمية: هو مستقرٌ.

– حصرَ عبدُ القاهر الجمل الواقعة بعد المشبه به في ثلاثة أوجه، منها الوجه الذي يكون فيه المشبه به موصولاً، والجملة صلة له، واتضح من تحليل عبد القاهر انصراف الإخبار أو الوصف في هذه الحالة إلى مضمون جملة الصلة بصرف النظر عن الطريق التي تعلق بها الموصول وصلته بالخبر إضافةً أو وصفاً، ذلك لأنّ التركيب كله في هذا الوجه يكون مفتقراً افتقاراً ما إلى معنى جملة الصلة؛ فلا يتم معناه دونه.

# *The semantic dimensions of conduct and its relevance in thought*
## *Abdul-Qaher al-Jarjani Tel: 471 AH*

**Asst. Lect.Jrjees Taha Saleh**

**Abstract**

The grammatical thinking of Abd al-Qaher al-Jarjani (471 AH or 474 AH) takes place in a dialect that leaves other grammatists and philosophers alike. He has developed an independent approach to the development of grammatical significance. This research demonstrates this approach by addressing one of the grammatical topics Addressed by Abdel-Qaher, where (connected to his connection in the thought of Abdul Qahir Jirjani) .

In drawing the aspects of grammatical creativity in the analysis, the research presented the aspects related to the connection and its connection, as follows:

)The description of the knowledge of the sentences, the classes of the knowledge of the addressee of the connection and the link, the differences in the news of the link and its link and description, the connotation of the news, the officer of the link to the construction, to infer the estimate of the semi-wholesale sentence, the function of return link, connected and its link graphically.(

The research focused on the analysis of the analytic or derived positions that Abdul Qahir differed from the analyzes of the previous grammarians, whether they were creative or where Abdul Qahir decided to speak the grammarians and their difference in their meanings and their semantic performance.